مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

مآخذ النحويين على قراءة الإمام ابن عامر – (الأفعال نموذجًا)

رافع الأمين فضل المولى أحمد[1] – البريد الإلكتروني: rafia10the@hotmil.com –أسامة سعيد[2] – أحلام دفع الله محمد علي[3]

المستخلص:

تتناول هذه الورقة جانبا من الشواهد النحوية التي استدل بها النحاة في مآخذهم على قراءة الإمام ابن عامر (الأفعال نموذجًا) في بعض قراءاته القرآنية، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان القراءات التي تعرضت للطعن واللحن من النحويين لمخالفتها القياس ا لنحوي في مباحثهم ودراساتهم، كقضية ورود الفعل في بعض الروايات مبنيًا للمعلوم وفي بعضها مبنيًا للمجهول، واختلاف الفعل المضارع بين الرفع والنصب، وبناء الفعل لما لم يسم فاعله، وإنابة غير المفعول في وجود المفعول، رغم هذه الأبواب في الغالب لم تكن مستقلة عندهم.

كما تهدف الورقة إلى تفصيل الشواهد التي اعتمدها النحاة لإثبات القاعدة النحوية، فلهم في ذلك شواهد متعددة منها القرآني والحديثي والشواهد الشعرية وكلام العرب الموثوق به.

وقد اعتمدت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي عارضًا آراء النحاة واختلافاتهم والشواهد التي استدلوا بها في توجيه قراءة الإمام ابن عامر لبعض الأفعال الواردة في الآيات القرآنية.

كلمات مفتاحية: المآخذ – الشاهد – القراءات – النحو

Abstract

This paper deals with an aspect of the grammatical evidence that grammarians have inferred in their attitudes to the reading of Imam Ibn Amer (verbs as a model) in some of his Qur'anic readings. In some narratives it is based on the known, and in some it is based on the unknown, and the difference in the present tense is between raising and accusative, constructing the verb when the subject is not named, and assigning the object in the presence of the object, despite these chapters in most cases they were not independent of them.

The paper also aims to detail the evidence adopted by the grammarians to prove the grammatical rule, for they have multiple evidence in this, including the Qur'an, hadith, poetic evidence, and the reliable speech of the Arabs.

This paper adopts the descriptive and analytical method, presenting the opinions and differences of grammarians and the evidence they have inferred in directing Imam Ibn Amer's reading of some of the actions mentioned in the Qur'anic verses.

Key words: Sockets - Witness - Readings - Grammar

المقدمة:

مما لا شك فيه أن القراءات القرآنية من أهم العلوم؛ لارتباطها بالقرآن الكريم الذي لا تخفى مكانته عند المسلمين على أحد، وقد ارتبط نزول القرآن الكريم بظهور العلوم الحديثة عند المسلمين، كعلم النحو والتفسير والقراءات، وغيرها من العلوم الأخرى، وأصبح علم القراءات لا يقتصر على كتب القراءات فقط، بل نجده تجاوز ذلك إلى العلوم الأخرى كعلم الفقه، والتفسير،

والنحو، فنجد النحويين والمفسرين والفقهاء وقد امتلأت كتبهم بالقراءات، استشهادًا بها وتوجيهًا لها، وبدافع المحافظة على القرآن من اللحن والتحريف؛ أعمل علماء النحو فكرهم، وبذلوا جهدهم في تخريج القراءات، ولكن هذا الجهد أوجد وقيعة بين علماء النحو والقراءات والتفسير، حول القراءات التي خالفت القياس النحوي، وقد اسهم كل ذلك في حركة التأليف في شتى هذه العلوم، فأصبحت المكتبة العربية زاخرة بالكتب والمعارف المختلفة.

ولما كانت القراءات موثوقة الصلة بالنحو العربي، وقد ظهرت بعض المآخذ النحوية على بعض القراءات؛ لذا كانت فكرة هذه الورقة البحثية؛ لتغطي جانبا من تلك المآخذ.

المأخذ الأول:

قال تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ)، سورة الأنعام الآية: 137.

بيان المأخذ:

أخذ النحويون على الإمام ابن عامر قراءة الآية السابقة: (زين) بضم الزاي، على ما لم يسم فاعله، و (قتل) بالرفع، على أنه مفعول لم يسم فاعله، و (أولادهم) بالنصب، وخفض همزة (شركاؤهم) شركائهم، ففصل بين المضاف والمضاف وهذا غير مستحب عند أكثر النحاة، وقرأ الباقون بفتح الزاي والياء، ونصب لام قتل، وخفض دال أولادهم، ورفع همزة (شركاؤهم).

1- شواهد من يرى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

يقول ابن خالويه في (الحجة في القراءات السبع ص 150): " "يقرأ بفتح الزّاي ونصب: «قتل» ورفع: «شركائهم»، وبضم الزّاي وفتح: «قتل» ونصب: «أولادهم» وخفض شركائهم. فالحجة لمن قرأ بفتح الزّاي: أنه جعل الفعل للشركاء فرفعهم به، ونصب القتل بتعدّي الفعل إليه، وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم. والحجة لمن قرأه بضم الزاي: أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسّم فاعله. ورفع به القتل. وأضافه إلى شركائهم فخفضهم. ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم. وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنّما يجوز في الشعر".

وذكر أبو منصور الأزهري في (معاني القراءات للأزهري ص 388): "أما قراءة ابن عامر فهي متروكة؛ لأنها لا تجوز، إلا على التقديم والتأخير الذي قاله الشاعر، كان غير جيد ولا حسن".

وكذلك ذهب الطبري إلى ما ذهب إليه البصريون فقال في (جامع البيان ج12 ص 138): "والقراءة التي لا أستجيز غيرها: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)، بفتح الزاي من "زين"، ونصب "القتل" بوقوع "زين" عليه، وخفض "أولادهم" بإضافة "القتل" إليهم، ورفع "الشركاء" بفعلهم، لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتلَ أولادهم، على ما ذكرتُ من التأويل. وإنما قلت: "لا أستجيز القراءة بغيرها"، لإجماع الحجة من القراء عليه، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة".

كذلك أشار الفراء إلى تضعيف هذه القراءة بالضم، يقول في (معاني القرآن ص 357): "وَكَانَ بعضهم يقرأ: «وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ» فيرفع القتل إِذَا لَمْ يسّم فاعله، ويرفع (الشركاء) بفعل ينويه كأنه قَالَ: زيَّنه لَهم شركاؤهم. وَفِي بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عَن الأَوّلين فينبغي أن يقرأ (زُيِّنَ) وتكون الشركاء هم الأولاد لأنهم منهم في النسب والميراث. فإن كانوا يقرءون (زَيّن) فلست أعرف جهتها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عِشايا، ثُمَّ يقولون في تثنية (الحمراء: حمرايان)".

يتبين لنا مما أسبق أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر جائز عند البصريين في مسألتين، أما ما ورد في غيرهما فهو قبيح غير مستحسن.

أولًا: الفصل بينهما بالظرف:

قال الشاعر:

كما خط الكتاب بكف يومًا ... يهودي يقارب أو يزيل

التقدير: بكف يهودي يومًا، ففصل بين المضاف (كف)، والمضاف إليه (يهودي)، بالظرف يومًا، وكذلك قول الشاعر عمرو بن قميئة:

لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها

التقدير: لله در من لامها اليوم، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف.

ثانيًا: الفصل بينهما بالجار والمجرور:

قال الشاعر:

هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يومًا نبوة فدعاهما

التقدير: هما أخوا من لا أخا له في الحرب، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور.

وقد يقع بينهما فصلان، ومن ذلك قول ذي الرّمة:

كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا أواخر الميس إنقاض الفراريج

فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارين والمجرورين (من إيغالهن، بنا)، وتقدير أصل الكلام: أن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا.

أما ما ورد في غير ذلك فهو قبيح غير مستحب عند البصريين ولو في الشعر، فكيف يكون إذا ورد ذلك في الكلام المنثور؟ لذلك نجد كثيرًا منهم رموا هذه القراءة بالخطأ واللحن، وهذا ما ذهب إليه أبو منصور في (معاني القراءات للأزهري ص 388): "في تضعيف قراءة ابن عامر مستشهدًا بقول الفراء:

فزَجَجتُها مُتَمكِّنًا زجَّ القَلوصَ أبي مزادَه

فالشاهد هنا الفصل بين المضاف والمضاف إليه (بالمفعول به)، وفي التقدير أراد: أبي مزادة القلوص، وزاد أبو منصور: "وهذا عند الفصحاء رديٌّ جِدًّا، ولا يجوز عندي القراءة بها".

2- شواهد من يرى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

الكوفيون يجوزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الكلام المنثور في ثلاث مسائل:

أولًا: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله والفاصل بينهما مفعوله كقراءة ابن عامر لهذه الآية، وفي أورد الجياني في (شرح الكافية الشافية ج1 ص 89):

"بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولًا بينهما بمفعول المصدر، فإن المجرورين فيهما مأمونان، مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله؛ لأن رتبته منبهة عليه، والمفعول بخلاف ذلك".

ثانيًا: أن يكون المضاف وصفًا متعديًا إلى مفعولين والمضاف إليه مفعوله الأول، ويفصل بينهما بمفعوله الثاني كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ سورة إبراهيم: الآية 47، بإضافة (مخلف) إلى (رسله) ونصب (وعده) الفاصلة بين المضاف والمضاف إليه.

ثالثًا: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، كقولهم: (هذا غلام والله زيدٍ)، وفي ذلك يرى الكوفيون أن جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفرد أولى من أن يكون الفصل بالمفرد.

المأخذ الثاني:

قال تعالى: {بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} سورة البقرة: الآية 117.

بيان المأخذ:

أخذ على الإمام ابن عامر جعل (فيكون) وهو المضارع بالفاء جوابًا للطلب (كن)، اعتمادًا على اللفظ لأنه أشبه بالأمر، و(كن) هنا معناه الخبر وليس الطلب، فلا يجوز نصب المضارع المقترن بالفاء بعده.

كما أن شرط نصب المضارع بعد الفاء من جواب الأمر أن يكون باختلاف الفعلين أو الفاعلين، ولا يجوز ذلك في قراءة ابن عامر لاتفاقهما.

قال ابن مجاهد في (السبعة في القراءات ص 169) "واختلفوا في قوله {كن فيكون} في نصب النون وضمها فقرأ ابن عامر وحده {كن فيكون} بنصب النون، قال أبو بكر وهو غلط، وقرأ الباقون {فيكون} رفعا".

1- شواهد قراءة الفعل بالرفع:

قال ابن خالويه في (الحجة ص 88): " قوله تعالى: {كُنْ فَيَكُونُ} قرأه ابن عامر بالنصب. والحجة له: الجواب بالفاء، وليس هذا من مواضع الجواب لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله: (لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ)، سورة طه: الآية 61، ومعناه: فإن تفتروا يسحتكم. وهذا لا يجوز في قوله تعالى: (كُنْ فَيَكُونُ)، لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئا معدوما، ودليله حسن الماضي في موضعه، إذا قلت: كن فكان، وقرأه الباقون بالرفع".

فوجه قراءة ابن عامر للآية السابقة أنه جعل الفعل المضارع (فيكون) جوابًا للفعل (كن)؛ لأنه من اللفظ أشبه بالأمر، والمضارع لا ينصب (بالفاء) إلا إذا سبقه طلب، والفعل (كن) في هذه الآية معناه الخبر وليس الأمر.

وشرط نصب المضارع بالفاء في جواب الأمر اختلاف الفعلين أو الفاعلين، وهذا ما لا يجوز في قراءة ابن عامر لاتفاق الفعلين والفاعلين.

وقد أورد الفراء في قراءة الفعل (فيكون) بالرفع (في معاني القرآن ج2 ص 68): " فإذا رأيت الفعل منصوبًا وبعده فعل قد نُسِقَ عَلَيْهِ بواو أو فاء أو ثُمَّ أو أو فإن كَانَ يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه. وإن رأيته غير مشاكل لمعناه استأنفته فرفعته".

وقال السيوطي في قراءة ابن عامر للفعل بالنصب في (همع الهوامع ج2 ص 401): "هَذَا نَادِر لَا يكَاد يعثر على مثله إِلَّا فِي ضَرُورَة الشّعْر وَغَيره جعل الْآيَة من جَوَاب الْأَمر وَهُوَ (كن) وَإِن لم يكن أمرا فِي الْحَقِيقَة لكنه على صورته فعومل مُعَاملَته. وزاد أن المعنى بنصب الفعل غَرِيب لِأَنَّهُ لم ير من ذكره واستشهد بقول الشاعر جميل بن معمر:

ألم تسأل الربع القواء فينطق ... وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

أي فهو ينطق بالرفع؛ لأنها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها ولو كانت سببيَّة نصب.

وذهب إلى ذلك المبرد في (المقتضب ج2 ص 18) قال: "النصب هاهنا محال لِأَنَّهُ لم يَجْعَل فيكون جَوَابا هَذَا خلاف الْمَعْنى لِأَنَّهُ لَيْسَ ههنا شَرط إِنَّمَا الْمَعْنى فَإِنَّهُ يَقُول لَهُ كن فيكون وكُن حِكَايَة".

وقد ذكر الخليل في (الجمل في النحو ج1 ص 219) وجوب رفع الفعل (فيكون) قال: "رفع لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوَاب وَلَا مجازاة إِنَّمَا هُوَ خبر مَعْنَاهُ إِذا أَرَادَ الله شَيْئا قَالَ لَهُ كن فَكَانَ كَقَوْلِك أردْت أَن أخرج فَيخرج مَعي زيد".

أما سيبويه فذهب إلى النصب جواز النصب في الضرورة الشعرية إذا اقتضت ذلك يقول في (الكتاب ج3 ص 39): "ومثله: " كن فيكون "، كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من

حيث لتنصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملة. فمما نصب في الشعر اضطراراً قول ما ينسب إلى المغيرة بن حبناء:

سأتْرُكُ منزلي لبني تميم ... وأَلْحَقُ بالحجاز فأَستَرِيحَا

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:

ثُمَّتَ لا تجزونني عند ذاكم ... ولكنْ سَيَجْزِيني الإلهُ فيُعقِبَا

والشاهد في ذلك نصب الفعل بـ "أن" لازمة الإضمار بعد الفاء وليس قبلها نفي.

وقال ابن هشام في (المغني ج1 ص 223): " أَن الْفَاء فِي ذَلِك كُله للْعَطْف وَأَن الْمُعْتَمد بالْعَطْف الْجُمْلَة لَا الْفَاء والمعطوف عَلَيْهِ فِي هَذَا الشّعْر قَوْله يُرِيد وَإِنَّمَا يقدر النحويون كلمة هُوَ ليبينوا أَن الْفَاء لَيْسَ الْمُعْتَمد بالْعَطْف، واستشهد بقول رؤبة بن العجاج:

الشّعْر صَعب وطويل سلمه إذا ارْتقى فِيهِ الَّذِي لَا يُعلمهُ

زلت بِهِ إِلَى الحضيض قدمه يُرِيد أَن يعربه فيعجمه

أَي فَهُوَ يعجمه وَلَا يجوز نَصبه بالْعَطْف لِأَنَّهُ لَا يُرِيد أَن يعجمه.

ويمكن أن نحمل قراءة (فيكون) في سورة البقرة بالرفع على وجهين:

أولًا: على أن الفاء حرف استئناف، الفعل (فيكون) خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو يكون، وهذا ما ذهب إليه سيبويه والنحويون البصريون.

ثانيًا: على أن الفاء حرف عطف، الفعل (فيكون) معطوفًا على الفعل (يقول)، وردَّ ابن عطية هذا الوجه في (المحرر الوجيز ج1 ص 202) بقوله: "وهو خطأ من جهة المعنى، لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود، يعني أن الأمر قديم والتكوين حادث فلا يجوز العطف.

2- شواهد قراءة الفعل بالنصب:

ويمكن أن تحمل قراءة (فيكون) في سورة البقرة بالنصب على عدة أوجه:

أولا: أجاز الصبان في (الحاشية ج3 ص 446) قراءة ابن عامر بالنصب بإضمار أن، وقال في ذلك: "قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بإنما اختيارًا نحو: إن تأتني فتحسن إلي أكافئك، ونحو: متى زرتني أحسن إليك فأكرمك، ونحو: {كُنْ فَيَكُونُ}، في قراءة من نصب".

وإلى ذلك ذهب مكي في (مشكل إعراب القرآن ج1 ص 418) إلى جواز ما قَرَأَهُ ابْن عَامر وَالْكسَائِيّ بِنصب فَيكون عطفا على أَن يَقُول.

ثانيًا: النصب على ما نقل عن سيبويه من جواز نصب الفعل المضارع بعد الفاء في الخبر المثبت اضرارًا في الشعر.

ثالثًا: ما نقله ابن الجزري عن الأخفش في (النشر ج2 ص 221) قوله: "رَفَعَ ابْنُ عَامِرٍ فِي الْأَنْعَامِ عَلَى مَعْنَى سِينِ الْخَوَرِ أَيْ فَسَيَكُونُ".

المأخذ الثالث:

قال الله تعالى: {وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ} سورة الأنبياء: الآية 88.

بيان المأخذ:

أُخذ على ابن عامر قراءته للآية السابقة "نُجِّي" بنون واحدة، وجيم مشددة، على أن الأصل (ننجي) بنونين، الأولى مضمومة والثانية مفتوحة والجيم مشددة، فحذف النون الثانية للتخفيف، وقيل هذه القراءة من باب إخفاء النون الثانية في الجيم منعًا لاجتماع المثلين في الخط، وهذا مستبعد؛ لأن الجيم مشددة والإخفاء لا يكون مع الحرف المشدد، وذهب البعض إلى أن القراءة السابقة من باب إدغام النون في الجيم، وهذا لم يعرف عند العرب لبعد ما بين النون والجيم، وقرأ الباقون بنونين والتخفيف "ننجي"، فهو فعل مضارع من: أنجى ينجي، والمؤمنين مفعول به، وكتبوا في المصاحف بنون واحدة على الاختصار، على اجتماع المثلين في الخط، ولأن النون الثانية تخفى عند الجيم بلا اختلاف.

1- شواهد من قال بعدم جواز قراءة ابن عامر:

اختلف النحويون في تخريج قراءة ابن عامر ومن ذلك ما ذهب إليه أبوبكر بن مجاهد في (السبعة في القراءات ص 430): "نجى المؤمنين مدغمة، وهو (وهم) لا يجوز ههنا الإدغام لأن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة".

وذهب إلى ذلك الفارسي في (الحجة للقراء السبعة ج5 ص 259) يقول: "والنُّون لَا تُدْغَم في الْجِيم وَإِنَّمَا خفيت لِأَنَّهَا سَاكِنَة تخرج من الخياشيم فحذفت من الْكِتَابَة وهي في اللَّفْظ ثَابِتَة وَمن قَالَ مدغم فَهُوَ غلط".

ذكر الزجاج في (معاني القرآن ج3 ص 403) " الذي في المصحف بنون واحدة، كَتَبَتْ، لأن النون الثانية تَخْفَى مع الجيم، فأمَّا ما روي عَنْ بنون واحدة فَلَحْن لا وجه له، لأن ما لا يُسمَّى فاعِلُه لا يكون بِغَير فاعل.

ونقل الأزهري في (معاني القرآن ج2 ص 170): "قال أبو منصور: وأما قراءة عاصم وابن عامر بنون واحدة فلا يعرف لها وجهة؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خَلاَ باسمه رفعه.

وقال أبو إسحاق النحوي: من قال معناه: نُجِّي النجاء المؤمنين، فهو خطأ بإجماع من النحويين كلهم، لا يجوز (ضُرِبَ زيدًا) تريد: ضُرِبَ الضربَ زيدًا؛ لإنك إذا قلت: (ضُرِبَ زيدٌ) فقد علم أن الذي ضَرَبَهُ ضَرْبٌ فلا فائدة في إضماره وإقامته مقام الفاعل".

وأورد ابن يعيش في (شرح المفصل للزمخشري ج4 ص 314): "التقدير نجّي النجاءُ المؤمنين، والصواب أن يكون (نجى) فعلًا مضارعًا، والأصل (نُنْجِي) بنونين، فأخفيت النون الثانية عند الجيم، فظنها قوم إدغامًا، وليس به، ويؤيد ذلك إسكان الياء".

وذكر السيد رزق الطويل في كتابه (مدخل في علوم القراءات ص 289) ما ذهب إليه النحويون في ذلك قال: "وقد قال بعضهم: نُجِّي النَجاءُ المؤمنين، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضُرِبَ زيداً – تريد ضرب الضرب زيداً لأنك إذا قلتَ ضرب زيد فقد علم أنه الذي ضُرِبَ ضَرْبٌ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل".

هذا مذهب من لحن قراءة ابن عامر وهم في ذلك على وجهين:

1- في إدغام النون في الجيم:

لا يجوز ذلك لأن الجيم حرف مشدد ولبعد مخرج الجيم عن النون.

2- في إسناد الفعل للمصدر مع إضمار المصدر لدلالته عليه:

ويتبين مما سبق عدم جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده عند النحويين البصريين؛ لأنه شريك الفاعل، والمشهور عندهم أنه متى وجد المفعول به لا يقوم غيره، واستثنوا من ذلك الضرورة الشعرية واستشهدوا بقول جرير:

ولو ولدت فقيرة جرو كلب ... لسب بذلك الجرو الكلابا

والتقدير عندهم لسب السب.

لا يجوز ذلك عندهم إلا في الضرورة الشعرية؛ ولأن الفعل في الآية مبني للمفعول فالواجب أن يسند إليه، وإذا ذكر المفعول به لا يجوز إقامته لغيره؛ لأن طلب الفعل للمفعول به أشد عن سائر المنصوبات.

1- شواهد من قال بجواز قراءة ابن عامر:

قد ذهب بعض الرواة إلى جواز قراءة ابن عامر على وجهها ولهم في ذلك تخريج ومن ذلك ما نقله الثعلبي في (الكشف والبيان عن تفسير القرآن ج 18 ص 247) عن القتيبي قال: "من قرأ بنون واحدة والتشديد فإنه أراد نجى من التنجية إلا أن أدغم وحذف نونًا على طلب الخفة، وذكر: ممن صوب هذه القراءة أبو عبيد".

فمن الجائز عند النحويين الكوفيين والأخفش إنابة غير المفعول به مع وجود المفعول واستدلوا على ذلك بقراءة أبي جعفر النحاس لقوله تعالى: لِّيَجْزِيَ قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُونَ) سورة الجاثية: الآية 14، أي ليجزي الجزاء قوما.

وذكر أبو حيان في (البحر المحيط في التفسير ج7 ص 462): " أَجَازَ إِقَامَةَ غَيْرِ الْمَفْعُولِ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ ظَرْفِ مَكَانٍ أَوْ ظَرْفِ زَمَانٍ أَوْ مَجْرُورٍ، ونقل قول الأخفش:

ضَرْبَ الضَّرْبَ الشَّدِيدَ زَيْدًا، وَضَرْبَ الْيَوْمَ زَيْدًا، وَضَرْبَ مَكَانَكَ زَيْدًا وَأَعْطَى إِعْطَاءَ حَسَنٍ أَخَاكَ دِرْهَمًا مَضْرُوبًا عَبْدَهُ زَيْدًا.

وَقِيلَ: ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَالْمُؤْمِنِينَ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ أَيْ وكذلك نَجَّى هُوَ أَيِ النَّجَاءُ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ".

واستشهد على مجيء السَّماعِ فِي إِقَامَةِ الْمَجْرُورِ مع وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ بقول الشاعر:

أُتِيحَ لِي مِنَ الْعَذَارَى ... بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا

وقد ذكر أبو شامة في (إبراز المعاني ص 599) أن أبا عبيد كان يفضل هذه القراءة ونقل عنه: "قال أبو عبيد: هذه القراءة أحب إلي؛ لأنا لا نعلم المصاحف في الأمصار كلها كتبت إلا بنون واحدة، ثم رأيتها في الذي يسمى للإمام مصحف عثمان بن عفان أيضا بنون واحد، وقال: إنما قرأها عاصم كذلك اتباعا للخط، وقد كان بعضهم يحمله من عاصم على اللحن".

الخاتمة:

كان القصد من وراء هذا العمل، بيان الاحتجاجات والشواهد النحوية للقراءات التي تعرضت للطعن واللحن، وبيان الأسباب المختلفة التي أدت إلى ذلك، واتضح لنا من خلال الورقة ما يأتي:

1- أن أسباب تلحين القراءات يعود أحيانًا إلى العصبية المذهبية، والاحتجاج لمذهب دون آخر.

2- أن الشواهد النحوية التي اعتمدها النحاة في قياسهم اعتمدت على لهجات محددة مثل لهجة قريش دون اللهجات الأخرى.

3- أن تلحين القراءة يكون أحيانًا بسبب اختلاف رسم المصحف كما في قراءة (ننجي)، حيث إنها رسمت في المصحف بنون واحدة.

4- أن مواقف النحويين من القراءات اعتمد على القياس النحوي اعتمادًا على الشواهد التي أقروها، وما ناقض ذلك يضعف القراءة عندهم.

التوصيات:

1- دراسة البيئات الاجتماعية للنحاة لمعرفة أسباب مواقفهم المختلفة من القراءات ولمعرفة اللهجات التي تأثروا بها.

2- الاهتمام بدراسة النحو الحديث ومحاولة إيجاد تخريج حديث للقراءات.

المراجع:

1- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق - بيروت، ط: الرابعة، 1401هـ.

2- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1412هـ - 1991م.

3- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 1420هـ - 2000م.

4- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط: الأولى، (د.ت).

5- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم - مكة المكرمة، ط: الأولى.

6- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، ط: الثانية، 1400هـ.

7- الكتاب: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.

8- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. - بيروت، (د.ت).

9- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الناشر: دار الرسالة: بيروت، ط: الثانية، 1987م.

10- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة
ط: الثالثة، 1408هـ - 1988م.

11- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، ط: السادسة، 1985م.

12- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى - 1422هـ.

13- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الثانية، 1405هـ.

14- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، (د.ت).

15- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط: الأولى 1408هـ - 1988م.

16- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، 1422هـ - 2001م.

17- مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، الناشر: المكتبة الفيصلية، ط: الأولى 1405هـ - 1985م.
18- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط: الأولى 1422هـ -2002م.
19- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر-بيروت،
الطبعة: 1420هـ.
20- إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، الناشر: دار الكتب العلمية، (د.ت).